كلمة أ. د. عبد الحميد أباظة

مساعد وزير الصحة والسكان لشئون الأسرة والسكان

قانون زراعة الأعضاء ودوره فى القضاء على تجارة الأعضاء

ضمن

حلقة نقاشية تحت عنوان

"الاتجار بالأعضاء البشرية، الأبعاد، الآثار وسبل المكافحة في ضوء التشريعات الوطنية"

أ.د لمياء محسن أمين عام المجلس القومي للطفولة والأمومة، السيدة السفيرة نائلة جبر رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الاتجار بالبشر، سيادة المستشار وحيد مناع مساعد وزير العدل لشئون المكتب الفني والتعاون الدولي، سيادة اللواء عصام البديوي أمين عام لجنة التعاون الدولي قطاع الأمن الوطني بوزارة الداخلية، الأستاذ توحيد باشا ممثل المنظمة الدولية للهجرة والزملاء الأعزاء من المنظمة، د.عزة العشماوي مدير وحدة منع الاتجار بالبشر، السيدات والسادة الحضور الكرام، أشكركم علي حضوركم وتشريفكم للحلقة النقاشية،

وسأركز في كلمتي علي زراعة الأعضاء، وقبل أن أبدء باستعراض الكلمة، أوضح أنني من ضمن من عملوا علي استصدار قانون زراعة أعضاء البشرية، منذ 14 عاماً، وكانت مصر ضمن 4 دول ليس لديهم قانون منع زراعة الأعضاء، وبعد صدور القانون المنظم لعملية نقل أعضاء الاتجار بالبشر رقم 5 لعام 2011، تم غلق الكثير من المستشفيات والمراكز التي تقوم بزراعة الأعضاء والمنتشرة تحت السلم.

وكانت هناك ممارسات كثيرة تتم قبل صدور القانون كالتالي:

- وصفت منظمة الصحة العالمية مصر بانها مركز للاتجار بالاعضاء البشرية و ان مصر كانت واحدة من خمس بؤر للاتجار بالاعضاء البشرية

- يتم إجراء حوالي الف وخمسمائة عملية زرع أعضاء غير قانونية سنوياً
- كانت تأتي معظم الأعضاء الحية من الأشخاص المعدمين الذين يبيعون أجزاءً من أجسادهم لسداد الديون أو البدء في مشاريع صغيرة لكسب لقمة العيش والهرب من البطالة والفقر.

الأسبـــاب:

- غياب أي قانون أو قرار ينظم عمليات زرع الأعضاء
- غياب الرقابة علي المنشآت الطبية لعدم وجود ما يجرم زرع الأعضاء .

د. صابر غنيم مسئول التراخيص بوزارة الصحة
بعض الحالات المخالفة والتي تم رصدها قبل صدور القانون

تم ضبط العديد من حالات الزرع لمرضي أجانب من متبرعين مصريين في مستشفيات مختلفه وتم إتخاذ الإجراءات القانونية حيالهم وتحويلهم إلي القضاء .

1- مستشفي (.....) الدقي ش (....) وتم المرور علي المستشفي أكثر من مرة ولكن إدارة المستشفي كانت تأخذ إحتياطها وفي المرة الأخيرة تم الدخول والتفتيش بدون إبلاغ مدير المستشفي الذي صعق عند معرفته أننا قد انهينا التفتيش الذي اسفر عن وجود حالات مخالفه من مصري إلي أجنبي وتم غلق المستشفي ثلاثة أشهر مع تغيير الإدارة بالكامل وإيقاف منحها موافقات علي الزرع .
2- مستشفي أخري بالدقي أيضاً وجد بها مريض نفسي تم أخذ كليته لمصري آخرولكن المخالفة هنا أن المتبرع عديم الأهلية وتم غلق المستشفي شهر مع إيقاف الموافقات .
3- مستشفي بالعجوزة تم أكتشاف خمس حالات خليجية من متبرعين مصريين وتم التسجيل معهم وكلهم أجمعوا أنهم لا يعرفون شئ عن المتبرع وأن الطبيب هو المسئول عن كل شي وتم غلق المستشفي وتحويل الطبيبة إلي النيابة العامة وتم الحكم عليها بالسجن والغرامة .

4- أحد المستشفيات بالمهندسين وجد أنها قامت بعمل جواز سفر سوداني لمصري كي يتبرع لسوداني أخر وتم غلق المستشفي شهر مع إقاف منح موافقات الزرع
5- أحد المستشفيات بمدينة نصر (.....) وجد بها مريض من أصل فلسطيني (عرب 48) الجنسية (....) وتم القبض علي فريق السمسره (فني معمل وزوجته الممرضة) ومعهم كمية كبير من الدولارات و 40 ألف جنيه مصري وذلك بواسطة الشرطة المرافقة للحمله وتحويلهم للنيابة
6- مركز (0000) بمصر الجديدة وكانوا في شروع إجراء جراحة زرع كلي من مواطن أردني إلي مريضة سعودية وتم منعهم من أتمام العملية وهرب جميع أفراد الفريق الطبي من المركز وتم القبض علي بقية العاملين بالمركز بواسطة فريق الشرطة المرافق للحملة وعمل محضر أثبات حالة لهم وتحويلهم للنيابة وتم غلق المركز تماماً حتي الأن

دور وزارة الصحة والسكان في الحد من ظاهرة الإتجار في الأعضاء البشرية :

- تكثيف المرور والتفتيش علي المنشآت الطبية التي يثار حولها الشبهات في أنه تجري مثل هذه العمليات.
- إصدار القرار الوزاري رقم 70 لسنة 2009 بشأن تنظيم عمليات زرع الأعضاء .
- المشاركة في اعداد القانون رقم 5 لسنة 2010 بشأن تنظيم عمليات زرع الأعضاء ولآئحته التنفيذية الصادرة من مجلس الوزراء رقم 93 لسنة 2011

قانون نقل وزراعة الأعضاء البشرية

المبادئ الأساسية في القانون :

- يعتمد على "مبادئ مهمة"، منها عدم الاتجار بالأعضاء وتقديس حياة الإنسان، كما وضع ضمانات مهمة عند إجراء العملية الجراحية، ووضع عقوبات جسيمه في حالة الإخلال بهذه الضمانات

- ينظم القانون تبرع الاحياء بالاعضاء حيث يكون التبرع من قريب, ومن غير الاقرباء بشروط ويحظر تقديم مقابل مادي للمتبرع (لا شُبهة للتجارة)
- لا نقل لعضو من إنسان إلا بموافقته المسبقه وتسجيل ذلك، من حق اى إنسان أن يقبل او يرفض وليس قهراً كما هو موقع بالقانون.
- يطالب المتبرعين الاحياء بالتوقيع على اقرار بذلك، بينما يتم الحصول على اعضاء من متبرعين متوفين بناء على وصيتهم أو بموافقة اسرهم
- لا شُبهة لبيع أعضاء المصريين للاجانب لان النقل من مصري إلى مصري فقط.
- يقلص القانون الطلب على تجارة الاعضاء غير الشرعية حيث يضفي الشرعية على زراعة الاعضاء من مانحين في حالة موت اكلينيكي
- تحديد شروط و مواصفات المراكز التى يتم بها زراعة الاعضاء المراكز الضعيفة سوف تغلق لأنها لا ينطبق عليها مواصفات المراكز المذكورة بالقانون.
- تعريف الموت وحسم هذه الجدليه بواسطة الأطباء وفق المعايير المذكورة بالقانون.
- مواد العقوبات تعد مشددة وحازمة للغاية فى تجريم اى انحراف.
- الاصل الفقهي فى التبرع ان يكون هبة وبلا مقابل وهذا ما يؤكده القانون.
- يضع القانون قائمة انتظار رسمية للمرضى الذين ينتظرون زراعة اعضاء

أنشئت اللجنة العليا لزرع الأعضاء بالقانون رقم 5 لسنة 2010 بشأن تنظيم زرع الأعضاء البشرية:

الأهداف :

- ضمان جدية وجودة ممارسة زراعة الأعضاء بأعلى قدر من الشفافية والوضوح وتحقيق أقصى إستفادة لمرضى الفشل العضوى المحتاجين لزراعة أعضاء
- حماية حقوق مرضى الفشل العضوى وحماية حقوق ومتطلبات المتبرعين
- التنظيم والتنسيق بين مراكز التبرع وزراعة الأعضاء على مستوى الجمهورية
- وضع أساليب ونظم واضحة وصريحة لتتبع ومراقبة الأداء باستمرار.

اختصاصات اللجنة العليا لزرع الأعضاء :

- إدارة وتنظيم عمليات زرع الأعضاء وأجزائها والأنسجة.
- تحديد المنشآت التي يرخص لها بالزرع.
- الإشراف والرقابة عليها وفقاً لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له.
- تعد اللجنة العليا لزرع الأعضاء البشرية قوائم بأسماء المرضى ذوي الحاجة للزرع من جسد إنسان ميت وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الضوابط الخاصة ببيان الأسبقية طبقا للظروف المرضية

اللجان الفرعية التابعة للجنة العليا :

- لجنة أخلاقيات ممارسة زرع الأعضاء
- لجنة تنظيم قوائم التبرع
- اللجنة العلمية ومتابعة الأداء الإكلينيكي
- لجنة ترخيص ومراقبة مراكز زرع الأعضاء
- اللجنة المالية

بيان إحصائي لعملية زرع الأعضاء مقارن

بين أعوام 2009، 2010، 2011

الأسباب التي أدت إلي زيادة أعداد العمليات :

- تغليظ العقوبات بالقانون رقم (5) لسنة 2010 علي المنشآت الطبية والفريق الطبي الذي يقوم بإجراء جراحة زرع أعضاء دون موافقة اللجنة العليا لزرع الأعضاء والتي قد تصل إلي السجن والغرامة .
- عدم صرف أي من المساهمات في إجراء الجراحة والعلاج ما بعد الجراحة إلا بعد الحصول علي موافقة اللجنة العليا لزرع الأعضاء علي إجراء الجراحة (العلاج علي نفقة الدولة – مساهمة التأمين الصحي – مساهمة الجمعيات الأهلية)
- ألزام القانون لجميع المنشآت بالحصول علي موافقة اللجنة العليا لزرع الأعضاء بكافة أنواعها (خاص - حكومي – جامعي – شرطة – قوات مسلحة)

بيان إحصائي بنوع المستشفيات التي يتم منحها موافقات علي إجراء جراحة زرع أعضاء

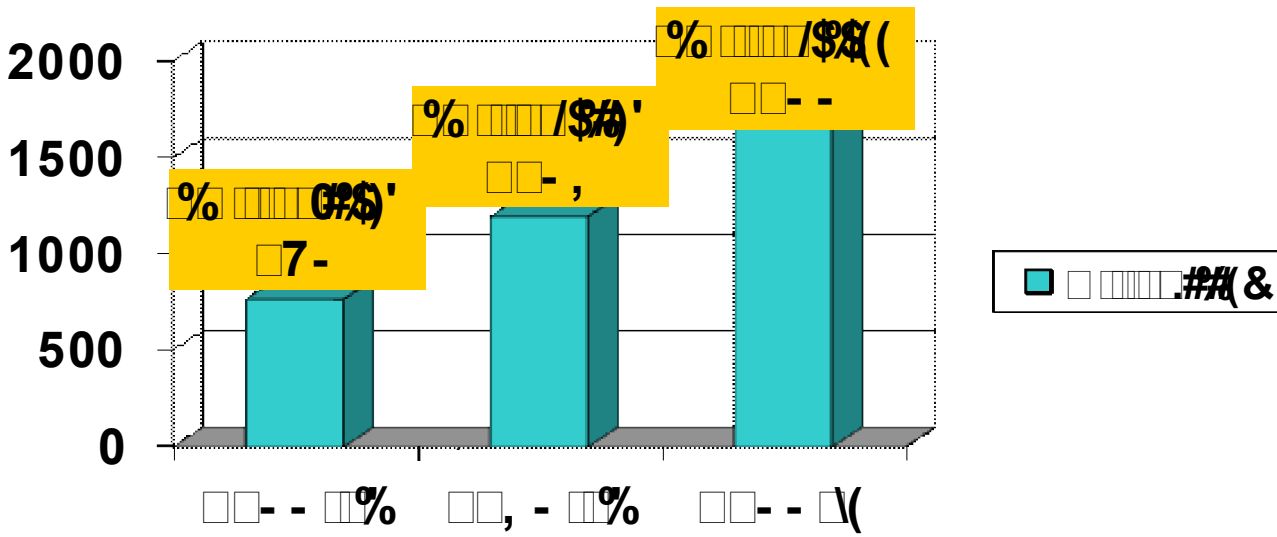

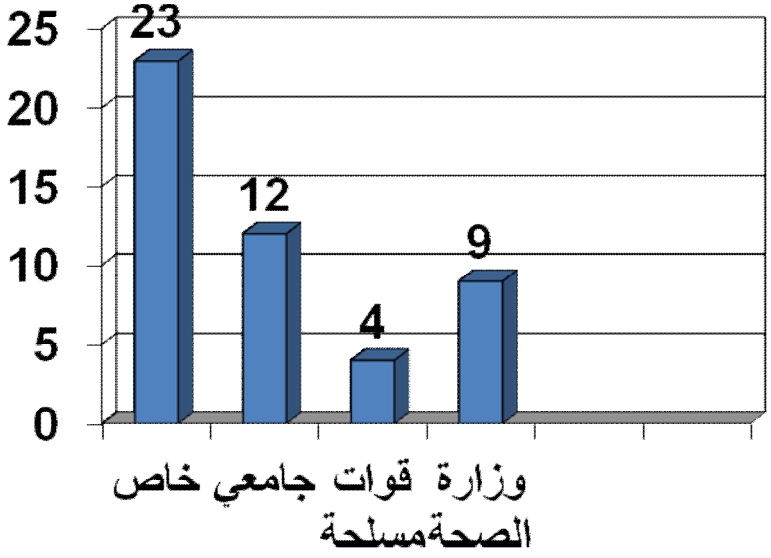
25
20
15
10
5
0
23
12
4
9
وزارة الصحة
قوات مسلحة
جامعي
خاص

أ.د. محمد عبد الوهاب

رئيس لجنة التفتيش الفني بوزارة الصحة

أ. الأهداف و النتائج المترتبة على تقييم المراكز المتقدمة لطلب ترخيص زراعة الأعضاء :

- تقديم خدمة زراعة الأعضاء فى المراكز التى تحصل على الترخيص فقط.
- التحكم فى مجال الاتجار بالأعضاء البشرية.
- الترخيص يصدر لمدة عام على أن يجدد بعد هذه المدة.
- يتم متابعة المركز كل 3 شهور خلال مدة الترخيص.

عند زيارة المركز المتقدم لطلب الترخيص

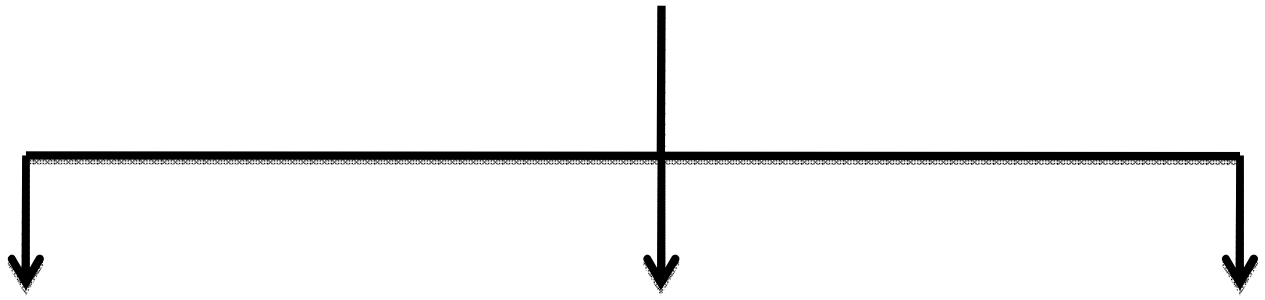

المراكز التي تقدمت لطلب تراخيص زراعة الأعضاء 28 مركز

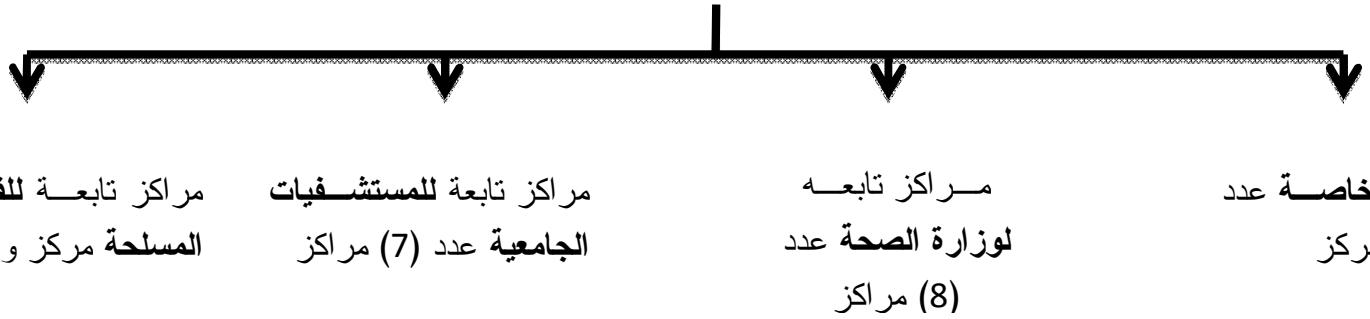

عضاء 12مراخيص زراعة الأالمراكز الخاصة التي تقدمت لطلب تر
كز.

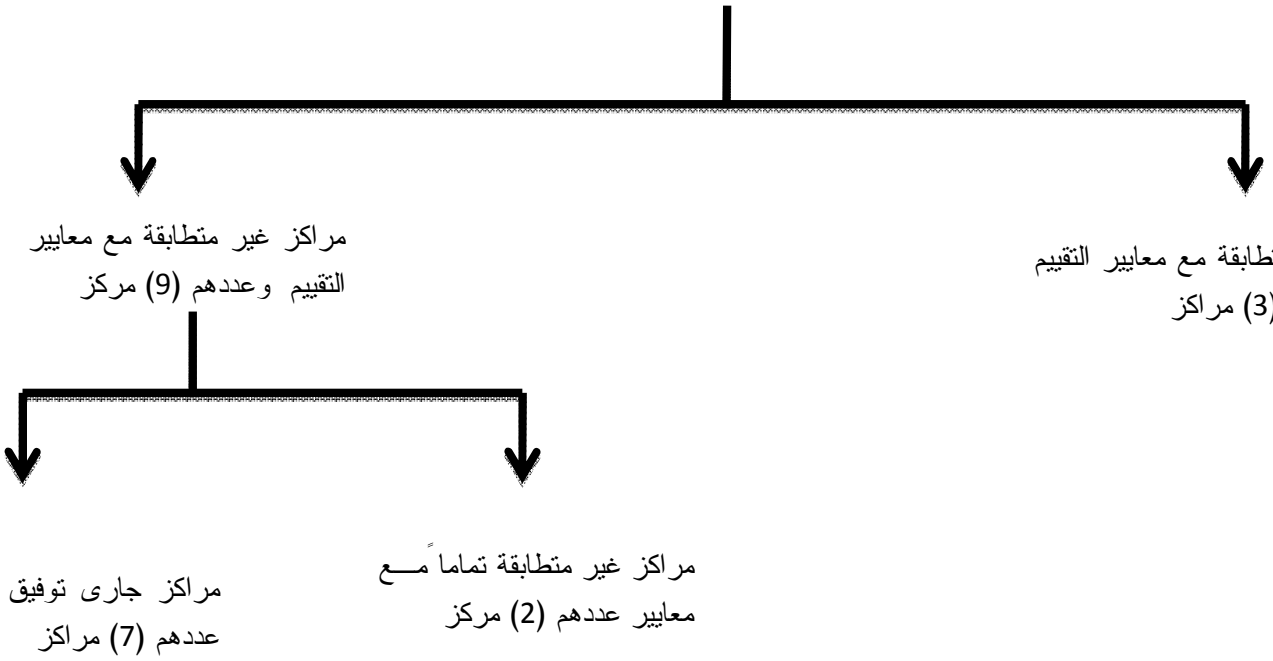

المراكز التابعة لوزارة الصحة التى تقدمت لطلب تراخيص زراعة الأعضاء 8 مراكز

- مراكز متطابقة مع معايير التقيـــيم وعددهم (3) مركز
- مراكز غير متطابقة مع معـــايير التقييم وجارى توفيق الاوضـــاع وعددهم (5) مركز

المراكز التابعة للمستشفيات الجامعية التى تقدمت لطلب تراخيص زراعة الأعضاء 7 مراكز

- مراكز متطابقة مع معـــايير التقييم وعددهم (3) مراكز
- مراكز غير متطابقة مـــع معـــايير التقييم وجارى توفيـــق الاوضـــاع وعددهم (4) مراكز

المراكز التابعة للقوات المسلحة

مركز واحد متطابقة مع معايير التقييم

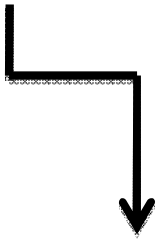

اجمالى عدد المراكز المتطابقة مع معايير التقييم (عشرة مراكز) من إجمالى(28 مركز) أى نسبة 36 % من الإجمالى.

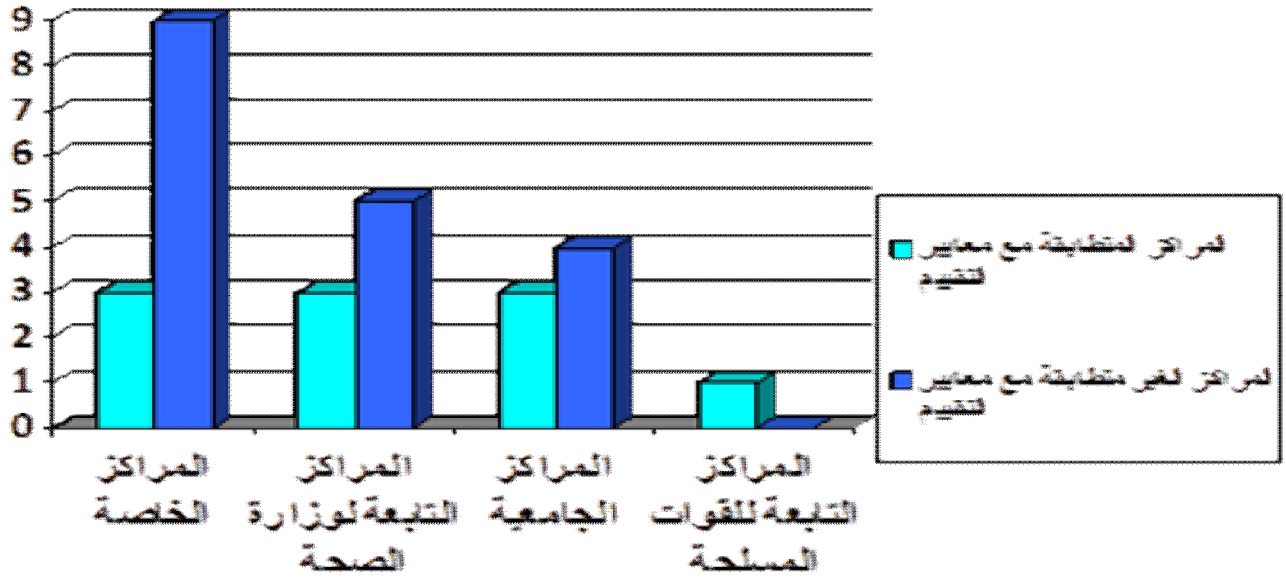

(كيف يتم تقييم المراكز المتقدمة لطلب ترخيص زراعة الأعضاء)

- ☐ يتم التقييم للمراكز المتقدمة للحصول على تراخيص بواسطة معايير التقييم بناء على اللائحة التنفيذية الخاصة بقانون رقم(5) لسنة 2010.
- ☐ تم الالتزام بتلك المعايير فى قائمة أداة التحقق وهى أداة أعضاء فريق التفتيش والقائم بتقييم المراكز لتحديد مدى مطابقة المراكز مع تلك المعايير.
- ☐ وتشتمل قائمة التحقق على:

معايير طبية **معايير هندسية**

المعايير الطبية:

1- يتم التقييم للأقسام التي لها ارتباط بإجراء زراعة الأعضاء للتأكد من جودة الأداء الطبي مشتملة علي (التأكد من تطبيق الفريق

الطبي لمعايير مكافحة ألعدوي – التأكد من سلامة التعقيم لجميع مستلزمات العمليات والرعايا) والرعاية التمريضية.

2- التأكد من وجود الخدمات المكملة من (معامل – أشعة – بنك الدم) بالمراكز المتقدمة لطلب الترخيص أو وجودها تابعة لمنظومة العمل في سياسة تبادل الخدمات للمؤسسات العلاجية أو التأمين الصحي أو المستشفيات التعليمية أو عن طريق تعاقدات مع من يقدم الخدمة بترخيص من وزارة الصحة.

3- التأكد من موافقة المتبرع علي التبرع بعضو او جزء من أعضاءه ودرايته التامة بالجراحة وتأثيرها علي حالته الصحية على المدي البعيد وذلك من خلال إقرار الموافقة على التبرع و إقرار الموافقة علي الجراحة وتوثيقها من المريض والمركز.

4- التأكد من التسجيل الطبي لكل من المتلقي والمتبرع بالملفات وحفظها

المعايير الهندسية:

1- المواصفات الهندسية ومنها(مساحات غرف العمليات والرعايات- مطابقة حوائط وأرضيات غرف العمليات للمواصفات القياسية وغيرها) التي تضمن التطابق مع معايير الجودة.

2- التأكد من وجود التجهيزات الطبية بالأقسام التالية (الرعايات – العمليات – الإفاقة – الأشعة – المعامل – بنك الدم) طبقا للمعايير الخاصة بكل قسم.

3- التأكد من وجود فريق هندسي بالمركز وقادر علي عمل الصيانة اللازمة لتلك الأجهزة لضمان كفاءتها الفعلية.